Publications de la Faculté des Lettres
et des Sciences Humaines de Rabat
Série Essais et études N° 88

Discours Politique au Maroc et Enjeux du Nouveau Modèle de Développement

Approches Croisées

Coordination

Bidaouia BELKAMEL, Moussa EL MALKI

Said FARTAH, Zaima BELKAMEL, Zakaria ARIF

2021

الخطاب السياسي بالمغرب ورهانات النموذج التنموي الجديد

Le discours politique au Maroc et les enjeux du nouveau modèle de développement

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة دراسات وبحوث رقم 88

الخطاب السياسي بالمغرب ورهانات النموذج التنموي الجديد

مقاربات متقاطعة

تنسيق

البضاوية بلكامل، موسى المالكي

سعيد فرتاح، زعيمة بلكامل، زكرياء عريف

2021

الخطاب السياسي بالمغرب
ورهانات النموذج التنموي الجديد
مقاربات متقاطعة

”وإننا نتطلع أن يشكل النموذج التنموي، في صيغته الجديدة، قاعدة صلبة، لانبثاق عقد اجتماعي جديد، ينخرط فيه الجميع: الدولة ومؤسساتها، والقوى الحية للأمة، من قطاع خاص، وهيآت سياسية ونقابية، ومنظمات جمعوية، وعموم المواطنين.

كما نريده أن يكون عماد المرحلة الجديدة، التي حددنا معالمها في خطاب العرش الأخير: مرحلة المسؤولية والإقلاع الشامل“

مقتطف من خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة الذكرى السادسة والستين لثورة الملك والشعب

الخطاب السياسي بالمغرب
ورهانات النموذج التنموي الجديد
مقاربات متقاطعة

تنسيق

البضاوية بلكامل، موسى المالكي

سعيد فرتاح، زعيمة بلكامل، زكرياء عريف

الكتاب : الخطاب السياسي بالمغرب ورهانات النموذج التنموي الجديد: مقاربات متقاطعة
تنسيق : البضاوية بلكامل، موسى المالكي، سعيد فرتاح، زعيمة بلكامل، زكرياء عريف
تقديم : السيد جمال الدين الهاني عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة بحوث ودراسات رقم 88
تصميم الغلاف : عزيزة الضريبنة ومحمد الطاهري
لوحة الغلاف : الفنانة التشكيلية نسرين حلومي
الناشر : كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
الإيداع القانوني : 2021MO2531
ردمك : 978 - 9920 - 619 - 18 - 9
الطبعة : الأولى 1442ه/2021م
الطباعة : مطبعة الكرامة - الرباط

لجنة القراءة والتحكيم:

البضاوية بلكامل رشيد العزوزي

سعيد فرتاح عادل المعاشي

موسى المالكي زكرياء عريف

زعيمة بلكامل

التدقيق اللغوي:

عادل المعاشي زكرياء عريف

***تعبر المقالات الواردة في هذا الكتاب عن آراء أصحابها**

الفهرس العام

كلمة الدكتور جمال الدين الهاني، عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.....11

تقديم زعيمة بلكامل، منسقة مجموعة البحث حول المواطنة والخطاب الراهن..... 13

المحور الأول:

الخطاب السياسي بالمغرب، قضايا وإشكالات

الخطاب الملكي؛ قضاياه الكبرى وأثره في توجيه سياسات الدولة المغربية

زكرياء حطوبا 19

جدلية الدين والسياسية في الخطاب السياسي بالمغرب ما بعد دستور 2011

زكرياء عريف.....57

قيمة وحدود الخطاب السياسي المغربي الراهن: خطاب فيديرالية اليسار الديمقراطي نموذجا

رشيد العزوزي.....81

الايديولوجية السياسية بالمغرب في ظل التعددية الحزبية

جواد الداودي.....103

ظاهرة الشعبوية في الخطاب السياسي بالمغرب ما بعد2011: قراءة نقدية

نزار عبد الوهاب.....123

دور المرأة والشباب في تخليق الحياة السياسية بالمغرب

رشيد عبيد.....147

دور المؤسسات العلمية الدينية في تفكيك خطاب التطرف: الرابطة المحمدية للعلماء أنموذجا

عادل المعاشي.....159

دور وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي عند المغاربة مابعد دستور 2011

يسرى هتافي 183

المحور الثاني:

الخطاب السياسي بالمغرب
ورهانات النموذج التنموي الجديد

المقاربة التشاركية ورهان التنمية بالمغرب بين الخطاب والواقع: قراءة سوسيولوجية

سعيد أزناك.....211

المؤهلات الثقافية والجيو- اقتصادية ومعيقات التنمية المستدامة بإقليم كلميم

عبد الهادي المودن.....229

تجربة التعليم عن بعد في العالم القروي بالمغرب في ظل جائحة كورونا: دراسة ميدانية

يطو وهمي.....247

جهود الدولة المغربية في تنمية العالم القروي، قطاع التعليم نموذجا

محمد العماري..... 271

جدلية الدين والسياسية في الخطاب السياسي بالمغرب ما بعد دستور 2011

زكرياء عريف[131]
Zakaria.arif04@gmail.com

الملخص:

تسعى هذه الورقة إلى تحليل وتفكيك علاقة الديني بالسياسي في الخطاب السياسي بالمغرب عند الفاعلين الأساسيين: (الملكية، التيارات الإسلامية، القوى الليبرالية واليسارية...)؛ وذلك أثناء مناقشة مشروع الدستور الجديد ثم ما بعد إقراره في يوليوز 2011 وصولا إلى اللحظة الراهنة (2020/2019) بالتزامن مع النقاش المجتمعي بصدد النموذج التنموي الجديد . كما ترمي الورقة ،إلى استشراف رؤية جديدة لتدبير العلاقة بين الديني والسياسي بعيدا عن التحيز "الفكراني" / "الإيديولوجي".

الكلمات المفتاحية: الدين، السياسة، التيارات الإسلامية، الخطاب السياسي، الدستور.

131 - باحث في سلك الدكتوراه، تكوين تفسير الخطاب الشرعي قضايا ومناهج، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس، حاصل على الماستر في الفكر الإسلامي ومناهج التجديد، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية(مكناس)، باحث مهتم بقضايا الفكر والفلسفة والفكر السياسي.

Résumé :

Cet article cherche à analyser et à démanteler la relation entre religieux et politiques dans le discours politique marocain parmi les principaux acteurs : (Monarchie, courants islamiques, forces libérales et de gauche.); au cours du débat le nouveau projet de constitution qui a été discuté et adopté en juillet 2011 jusqu'à ce jour (2019/2020), en liaison avec le débat communautaire sur le nouveau modèle de développement.Le document vise à voir une nouvelle vision de la relation entre la religion et la politique, loin des préjugés idéologiques.

Mots clés : Religion, politique, tendances islamiques ,constitution, discours politique.

Abstract:

This paper seeks to analyze and dismantle the religious-to-political relationship in the Moroccan political discourse among the main actors: (Monarchy, Islamic currents, liberal and leftist forces.); The new draft constitution was discussed and adopted in July 2011 until the present moment (2019/2020), in conjunction with the community debate on the new development model, and the paper aims to see a new vision for the relationship between religion and politics away from ideological

Keywords: Religion, politics, Islamic trends, constitution, political discourse**.**

مقدمة:

تثير علاقة الدين بالسياسة جملة من النقاشات الحادة في مختلف المجالات التداولية؛ وذلك منذ الأزمنة الكلاسيكية في السياق الأروبي تحديدا الذي عرف صراعا بين الكنيسة والسلطة الزمنية الحاكمة؛ وصولا إلى عصرنا الراهن في السياقات الغربية والعربية على السواء؛ حيث تجدد الجدل حول دور الدين في الحياة السياسية وطبيعة العلاقة الممكنة بين الدين والسياسة هل هي علاقة اتصال أم انفصال؟ وسيتجدد النقاش في المجال التداولي العربي بعد ثورات "الربيع العربي" حول دور الدين في الفضاء العام؛ خصوصا بعد النقاشات الدستورية في البلدان العربية (المغرب في 2011 ومصر في 2012 وتونس في 2014)؛ وأيضا تزامنا مع صعود حركات الإسلام السياسي للحكم في العديد من هذه البلدان (المغرب وتونس ومصر وليبيا) وما صاحب ذلك من عودة الحديث عن علاقة الدين بالسياسة وتدبير الحكم، لاسيما وأن خطاب هذه التيارات مشحون بقضايا الهوية والدين والقيم أكثر من أسئلة التنمية والتغيير. وقد تميز السياق المغربي في قضية علاقة الديني بالسياسي بالعديد من النقاشات السياسية والإعلامية والفكرية، وتعددت إثر ذلك الرؤى والتصورات بشأن علاقة الديني بالسياسي في العديد من المناسبات خصوصا في سياق المشاورات حول دستور 2011 وما بعده. لذلك نبتغي من خلال هذه الورقة الإجابة عن إشكال مركزي وهو: **كيف يتصور الخطاب السياسي المغربي علاقة الدين بالسياسة في سياق دستور 2011؟**،ويتفرع عن هذا الإشكال أسئلة أخرى فرعية، منها:

ما هو دور إمارة المؤمنين في النسق السياسي الجديد بعد صدور دستور 2011؟،

هل نجحت الحركات الإسلامية الممثلة في حزب العدالة والتنمية باعتباره الحزب الحاكم في تقديم نموذج ناجح لتدبير العلاقة بين الدين والسياسة؟

هل يمكن تجاوز الرؤى السائدة لعلاقة الدين بالسياسة في أفق التأسيس لأنموذج جديد يتجاوز المقاربة التقليدية نحو مقاربة متجددة تفسر هذه العلاقة بدون تحيزات فكرانية/ إيديولوجية؟.

المحور الأول: جدل الدين والسياسة بالمغرب في سياق " الربيع العربي":

لا يمكننا أن نتناول علاقة الدين بالسياسة ما بعد دستور 2011 بالمغرب دون أن نتحدث عن النقاش الفكري الكبير الذي أحدثته "الثورات العربية"، والأسئلة الإشكالية العميقة التي طرحتها بالمنطقة العربية بما في ذلك المغرب الذي عرف حراك 20 فبراير؛ وذلك على غرار النقاش حول طبيعة الدولة ما بعد الثورات: هل هي دولة دينية أم مدنية أم علمانية؟، وإشكالية تطبيق الشريعة ودور الدين في الممارسة السياسية؛ وبناء على ذلك تمركزت مجمل النقاشات حول ثلاثة نماذج مركزية لعلاقة الدين بالسياسة:

أولا، نموذج التماهي المطلق بين الدين والسياسية:

كان من نتائج الحراك السياسي بعد 2011 انفتاح التيارات السلفية على الحقل السياسي، لاسيما بعد الإفراج عن العديد من رموز هذا التيار؛ سواء من خلال الانخراط في أحزاب موجودة فعليا[132] أو الرغبة في إنشاء أحزاب جديدة تحمل تصورا يتماهى فيه الديني بالسياسي بدون فصل أو تمييز على الأقل بين السياسي والديني/ الدعوي؛ ومن بين الأمثلة الدالة على هذا التوجه إعلان الشيخ محمد الفيزازي رغبته في تأسيس جمعية دعوية ذات نفس سياسي؛ فالسياسة من وجهة نظره " جزء من الدعوة الإسلامية، ولا يمكن النجاح في الدعوة في ظل غفلة الناس عما يجري في المجتمع وأن التداخل بين ما هو سياسي وديني تداخل عضوي"[133]، لكن هذا الخطاب التبسيطي لطبيعة العلاقة بين الدين

132 - انضم عدد من الرموز السلفية إلى حزب النهضة والفضيلة الإسلامي ومنهم: عبد الوهاب رفيقي الملقب بأبو حفص، كما انضم آخرون، و من أبرزهم عبد الكريم الشاذلي إلى حزب الحركة الديموقراطية الاجتماعية.

133 - تقرير الحالة الدينية في المغرب،2016-2017، المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، العدد 5، إصدار 2018، ص.252.

والسياسة والذي يسقط النموذج التاريخي ل" الدولة الإسلامية" الذي تماهى فيه الدين بالسياسة على الواقع المعاصر، قد يشكل خطرا كبيرا على الدين والمجتمع في سياقنا المعاصر؛ لأن استدعاءه في العصر الحديث من خلال مقولة الجمع / التداخل بين الدين كمعطى متعال ومطلق وبين السياسة كاجتهاد بشري نسبي " يؤسس للاستبداد الفردي في حالة التنظير لجمع الحاكم بين الدين والسياسة، ولاستبداد مؤسسات الدولة الحديثة في حالة التنظير للجمع بين المؤسستين الدينية والسياسية"[134]، كما أن الخطاب السياسي الذي تقدمه جماعة العدل والإحسان يتقاطع مع هذه الرؤية بحيث يتداخل فيه بشكل كبير الديني بالسياسي[135] رغم معارضتها للمشاركة السياسية بصيغتها الحالية، إذ أنها " تقدم فكرة مبهمة عن النظام السياسي البديل"[136].

ثانيا، نموذج الفصل المطلق بين الدين والسياسة:

يتبنى دعاة هذا الاتجاه موقفا جذريا، يدعو إلى فصل الدين عن السياسة؛ بدعوى أن الدين لا دور له في قضايا الشأن العام بحكم أنه يرتبط بالشأن الفردي الخاص؛ وبالتالي فلا علاقة له بتدبير الأمور العامة في الاقتصاد والسياسة والفن وغيرها من الشؤون. وتنادي مجموعة من الأحزاب الليبرالية واليسارية بهذا الطرح في المغرب ، وتعتبر " مسألة الفصل بين الديني والسياسي مدخلا لحلحلة عدد من المشكلات السياسية والاجتماعية"[137] .في هذا

---

134 - إدريس الكنبوري، الإسلاميون بين الدين والسياسة، مكر التاريخ وتيه السياسة، طوب بريس، الرباط ، 2013، ص. 82.

135 يصعب التمييز في جماعة العدل والإحسان بين مواقفها السياسية والدينية؛ لأنها بنية واحدة يجتمع فيها الأمران في شخص زعيمها " المرشد"، أخذا بعين الاعتبار اتجاه الجماعة البطيء إلى تفريع التخصصات على غرار تأسيس الدائرة السياسية للجماعة سنة 1998 رغم اندراجها في نهاية المطاف ضمن أجهزة الجماعة، وبوفاة المرشد الراحل عيد السلام ياسين سيتغير اسم زعمها من " المرشد" إلى الأمين العام (محمد العبادي حاليا) وسيتم إحداث منصب نائب الأمين العام (فتح الله أرسلان حاليا).

136 - انتصار فقير، المشاركة السياسية، والشعب، والقصر: إسلاميو المغرب في البحث عن استراتيجيات جديدة، ضمن كتاب " تحولات الإسلام السياسي في نظام إقليمي متغير"، تحرير محمد عفان، منتدى الشرق، يناير 2019، ص.75 - 76.

137 - تقرير الحالة الدينية في المغرب 2016-2017، المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، ص. 254.

السياق ، اقترح حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في مذكرته حول الإصلاحات الدستورية ، تقسيم الفصل 19 من الدستور القديم إلى قسمين: " القسم الأول ينص على أن الملك أمير المؤمنين مكلف بالحقل الديني، على أن يتضمن القسم الثاني تنصيصا على أن الملك هو رئيس الدولة العصرية"[138]، وهو ما تمت الاستجابة له فعليا من قبل اللجنة الملكية المكلفة بإعداد الدستور، بحيث تم تقسيم هذا الفصل المثير للجدل إلى فصلين 41 و42 على التوالي؛ بشكل تم فيه الفصل بين الدين والسياسة – أو التمايز بينهما على الأقل_ ولكن لم يتم الفصل بين الدين والدولة.

ثالثا، نموذج التمييز بين الدين والسياسة:

يرى دعاة هذا الاتجاه إمكانية بناء تصور يجمع بين الدين والسياسة ، لكن وفق تمييز إجرائي بينهما. ولعل من بين أهم المنظرين لهذا الاتجاه نجد الدكتور سعد الدين العثماني رئيس الحكومة الحالي والأمين العام لحزب العدالة والتنمية (الإسلامي) ، الذي اشتغل على هذا التمايز من منظور أصولي مقاصدي، بحيث استثمر مجموعة من المصادر التراثية في صياغة أطروحته حول " تصرفات الرسول صلى الله عليه وسلم بالإمامة"[139]؛ إذ يرى أن " العلاقة الأوفق بين الدين والسياسة في الإسلام ليس هو الفصل القاطع، وليس هو الوصل والدمج التامين، بل هو وصل مع تمييز وتمايز..."[140].

---

138 - الفصل "19" يشق الأحزاب المغربية، موقع الخليج:www.alkhaleej.ae، 31 مارس 2011.

139 - صدر الكتاب مؤخرا في طبعة جديدة عن الشبكة العربية للأبحاث والنشر بعنوان قريب: " التصرفات النبوية السياسية: دراسة أصولية لتصرفات الرسول صلى الله عليه وسلم بالإمامة، بيروت ، 2017، وقد شارك الدكتور العثماني في العديد من الندوات لبسط رؤيته هاته بالموازاة مع ممارسته السياسية كرئيس للحكومة أو بصفته الحزبية على الأقل: ندوة قراءة علمية في أطروحة الدولة المدنية في ظلال مقاصد الشريعة الإسلامية للدكتور سعد الدين العثماني، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 01 أبريل 2016، ونوقش كتابه " التصرفات النبوية السياسية" في إطار أشغال المؤتمر الدولي للمنتدى العالمي للوسطية بالتعاون مع جمعية المسار بمدينة الدار البيضاء بتاريخ: 28 أكتوبر 2017.

140 - سعد الدين العثماني، الدين والسياسة تمييز لا فصل، الدين والسياسة، المنتدى السياسي لحزب العدالة والتنمية، 2008، ص. 88 وما بعدها.

ويقوم هذا التمايز في نظر العثماني على أن الدين حاضر في السياسة " كمبادئ موجهة، وروح دافقة دافعة، وقوة للأمة جامعة، لكن الممارسة السياسية مستقلة عن أي سلطة باسم الدين أو سلطة دينية"[141]، وفي سياق هذه الأطروحة يميز بين تصرفات الرسول صلى الله عليه وسلم كنبي مرسل ، وتصرفاته بوصفه قائدا ورئيس دولة، يأتمر بالوحي بمقتضى صفته الأولى في دائرة الشأن الديني، ويسعى لطلب الرأي والاجتهاد البشري بمقتضى صفته الثانية في دائرة الشأن الدنيوي(السياسي) ؛ هذه الرؤية التي نظر لها " العثماني" سيتأثر حزب العدالة والتنمية بها في خطابه وأدبياته السياسية منذ سنة 2000 وصولا إلى اللحظة الدستورية لسنة 2011 وما بعدها؛ فهي "التي أسست داخل حزب العدالة والتنمية للقبول بالتمييز بين المجالين السياسي والدعوي"[142]، لذلك نلفي في وثائق حزب العدالة والتنمية وبرامجه الانتخابية[143] هذا التوجه للتمييز بين الدين والسياسة رغم تشبته بالمرجعية الإسلامية إلا أنه " ينفي أن يكون حزبا دينيا أو يحتكر الدين، ويؤكد حرصه على الفصل ما بين المجالين الدعوي والسياسي والتمييز بين وظائفها"[144] .

ورغم هذه الأطروحة المتقدمة نسبيا[145] بالمقارنة مع الأطروحات المشرقية ، فإنها تعرضت للكثير من الانتقادات ؛ أخذا بعين الاعتبار أن الممارسة العملية لحزب العدالة والتنمية ما تزال تخلط بين السياسي والدعوي.

---

141 - سعد الدين العثماني، الدين والسياسة تمييز لا فصل، الدين والسياسة، المرجع السابق، ص. 89.

142 - إسماعيل حمودي، التجربة السياسية لحزب العدالة والتنمية المغربي، مجلة رؤية تركية، ربيع 2017، ص. 194.

143 - ورد في البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية أكتوبر 2016، ص. 6 بأن الحزب مقتنع ب" التمايز بين الوظائف الدعوية والوظائف السياسية، وأنه – باعتباره حزبا سياسيا- يشتغل في المجال السياسي بأدوات الفعل السياسي...".

144 - حزب العدالة والتنمية، البرنامج الانتخابي لسنة 2016.

145 - نوه بعض الباحثين بأطروحة الدكتور سعد الدين العثماني للتمييز بين المجالين الديني والسياسي والتي استفاد منها الحزب كأساس نظري للتمييز بين الدين والسياسة، ينظر مقال: حسن طارق، سعد الدين العثماني أول الإسلاميين العلمانيين، جريدة العربي الجديد اللندنية ، 09 أكتوبر 2015.

ثمة استدعاء وتوظيف للمعطى الديني في الصراع السياسي والتنافس الحزبي للوصول للسلطة؛ ما ينعكس على مرجعية الدين المتعالية باعتباره مشتركا بين جميع المغاربة. في هذا الإطار رصد الباحث في الجماعات الإسلامية منتصر حمادة هذا التداخل بين الدين والسياسة عند حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة التنمية ف "رغم صدور العديد من المقالات والتصريحات التي تروج لأطروحة الفصل والتمييز بين العمل الدعوي والعمل السياسي، نجد أن الواقع أعقد ومركب، لأن الفصل النهائي يتطلب الوقت وقبله المراجعة.."[146]. يؤكد ذلك نسبة النواب عن حزب العدالة والتنمية المنتمين لحركة التوحيد والإصلاح بعد انتخابات 2011، فهنالك 90 نائبا برلمانيا من أصل 107 عضوا في حركة التوحيد الإصلاح (أي ما يمثل نسبة 84 في المائة)[147]، وذلك رغم الحرص المتواصل للحركة والحزب على تأكيد تمايزهما من حيث الخطاب والرموز والمؤسسات . يثبت الواقع العملي ، أن خطاب التمايز خطاب نظري ، وأن التداخل مازال قائما بين الحركة والحزب على أكثر من مستوى، ما يعكس عدم القدرة على تفعيل " التمييز بين الديني والسياسي"؛ " حيث تأكد عجز المشروع عن إحداث مسافة تنظيمية بين الحركة والحزب".

المحور الثاني: دستور 2011 وإعادة رسم دور الدين في الفضاء العام:

أثارت المسألة الدستورية نقاشات حادة بين النخب الفكرية والجمعوية والسياسية في بلدان "الربيع العربي"[148] ، وتمركز النقاش أساسا حول إشكالات التنصيص على الدين أو الشريعة في الوثيقة الدستورية الجديدة كمصدر للتشريع القانوني، ومكانة الدين في الدولة المعاصرة ما بعد " الربيع العربي"،

146 - منتصر حمادة، الحركات الإسلامية، تقرير الحالة الدينية في المغرب، مركز المغرب الأقصى للدراسات والأبحاث، 2014-2015، ص.245.

147 - ينظر تقرير الحالة الدينية في المغرب، 2014- 2015 ، ص. 245.

148 - في تونس مثلا وقع الخلاف بين حركة النهضة الإسلامية والقوى الحداثية حول التنصيص على الشريعة كمصدر للتشريع ليتم الإبقاء على فصل الإسلام دين الدولة. ووقع في مصر أيضا الجدل بهذا الشأن، وتم الإبقاء على فصل مبادئ الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع.

وعلاقة المواثيق الدولية بالخصوصيات الوطنية وغيرها من الإشكالات الجدلية.

والمغرب لم يكن استثناء في هذا الجدل بحكم تداعيات حراك 20 فبراير على الساحة الفكرية والسياسية ثم ما تبعه من نقاش حول مسودة الدستور الجديد ؛ بحيث تعددت وجهات النظر حول مجموعة من النقاط المتعلقة بدور الدين في النسق السياسي الجديد بين القوى المشاركة في المشاورات [149]، قبل أن يتم إقرار دستور 2011 الذي أعاد رسم العلاقة بين الدين والسياسة وفق منظور جديد يتمركز حول مفهوم إمارة المؤمنين؛ " فالدستور المغربي في مجموع فصوله تضمن عشر إحالات إلى الدين، والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاث مستويات، وتهم: أولا المؤسسة الملكية وثانيا: أجهزة الدولة وهو ما يختص بسياسات الدين العمومية، وثالثا: الأمة المغربية، والذي يخص المغاربة في انتظامهم المجتمعي"[150].

ويظهر موقع الدين في الوثيقة الدستورية لسنة 2011 ابتداء من الفقرة الثانية من التصدير[151] التي تنص على أن " المملكة المغربية **دولة إسلامية** ذات سيادة كاملة"[152]، كما أن التصدير نفسه يؤكد على مكونات الهوية المغربية المتعددة ، وفي مقدمتها **الدين الإسلامي** الذي يتبوأ " مكانة الصدارة فيها"[153].

---

149 - اقترح حزب العدالة والتنمية (إسلامي) على " **ألا تخالف التشريعات أحكام الدين الإسلامي**"، مذكرة حزب العدالة والتنمية الخاصة بالتعديلات الدستورية لسنة 2011، ص.4، بينما نجد في أطروحة المؤتمر الوطني للحزب تصريحا واضحا بمكانة الشريعة في التقنين:" دولة يحكمها القانون، مصدره الأسمى الشريعة الإسلامية."، ص.48. بينما اقترح حزب الاستقلال (يميني محافظ) أن يتضمن تصدير الدستور التنصيص على " أن الشريعة الإسلامية مصدر أساسي من مصادر التشريع للقانون المغربي "، مذكرة حزب الاستقلال حول الإصلاحات الدستورية 2011. في حين اقترحت بعض القوى إلغاء فصل الإسلام دين الدولة وتعويضه بفصل ينص على الإسلام دين الشعب.

150 - عز الدين العلام، سؤال الدين في الدستور المغربي الجديد، مجلة بدائل للقانون والاقتصاد، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، العدد الأول، شتنبر 2014، ص. 11.

151 - الديباجة سابقا

152 - تصدير دستور 2011، الدستور الجديد للملكة المغربية، دار الإنماء الثقافي، سلسلة المعرفة القانونية للجميع، الرباط، ط 2، 2013

153 - تصدير دستور 2011.

وبالنسبة لدين الدولة، فقد نص الفصل الثالث من الدستور على كون " **الإسلام دين الدولة،** والدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية"[154]. ورغم هذا التنصيص الواضح على المرجعية الإسلامية للدولة ، فإن هذه النصوص " الدستورية" تعرضت لعملية التأويل بحسب أغراض كل متلق على حدة؛ فالاتجاهات الإسلامية اعتبرت أن التنصيص على إسلامية الدولة يكفي، لاعتبار أن مصدرية التقنين ينبغي أن تنطلق من الشريعة الإسلامية، في حين تذهب بعض التأويلات الدستورية إلى أن " دسترة إسلامية الدولة، يعد غير كافي للجزم بأن الدولة " دولة إسلامية" . فالخيار العلماني للدولة يبقى قائما، فعدم تحديد موقع الشريعة الإسلامية في التشريع المغربي وغياب أي نص يدل على ذلك يدعم هذا الطرح"[155]. وهذا ما ذهبت إليه "مارينا أوتاوي" الباحثة في مركز كارنيغي للشرق الأوسط في مقالها التحليلي عندما اعتبرت " أن الدستور المغربي الجديد ليبرالي جدا، على غرار سابقه"[156]؛ لأنه لا ينص على أن الشريعة مصدر من مصادر التشريع مقارنة مع نصوص معظم الدساتير العربية.

إذن فغياب التنصيص الصريح على الشريعة الإسلامية كمصدر من مصادر التشريع تم إغفاله بشكل مقصود لاعتبارين على الأقل: الأول ثقل المفهوم وما يثيره من جدل كبير في أي نقاش دستوري[157]، والثاني هو طبيعة

---

154 - الفصل الثالث من الدستور

155 - محمد نويري، الديني والسياسي بالمغرب: محاولة لفهم طبيعة العلاقة بين المجالين

156 - مارينا أوتاوي، الدستور المغربي الجديد: تغيير حقيقي أم مزيد من المراوحة؟،مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 23 يونيو 2011.

157 - الملاحظ أن حزب العدالة والتنمية في مذكرته حول الإصلاحات الدستورية لم ينص على أن تكون الشريعة الإسلامية مصدرا للتشريع، لكنه اقترح بالمقابل أن لا تعارض القوانين أحكام الدين الإسلامي، وهذا ما يبرز وعي الحزب بثقل المفهوم، لذلك نجد مثلا أن قياداته (منظروه) يقدمون مراجعات حول مفهوم الشريعة وتطبيقها. ينظر على سبيل المثال، أحمد الريسوني، مفهوم الشريعة قبل تطبيق الشريعة، ضمن كتاب: الفكر الإسلامي وقضايانا السياسية المعاصرة، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص. 107 - 115.ينظر أيضا: محمد الحمداوي، الإسلاميون والدولة إشكالات وتحديات، مجلة الفرقان، العدد83، 2019، ص.12 -13.

الدولة الحديثة ما بعد الاستقلال التي تتبنى الخيار العلماني ظاهريا في الممارسة السياسية والاقتصادية والتشريع..، وتنص على إسلاميتها نظريا من خلال الوثيقة الدستورية؛ وذلك من أجل ضمان المشروعية السياسية. وبالتالي ،فإن استدعاء الدين و خطاب الهوية في دساتير الدولة الحديثة لا يعدو أن يكون أداة للهيمنة والتنظيم الاجتماعي وتكريس المشروعية، أما اعتبار " الدين" " هوية " أو طبيعة للدولة وأساسها، فهذا " وهم" أو خيال يحول دون معرفة حقيقية للدولة كما هي"[158]. وقد أبقى الدستور المغربي على مفهوم مركزي في الفكر السياسي المغربي له بعد ديني واضح، وهو مفهوم " **إمارة المؤمنين**"؛ فقد نص الفصل 41 من الدستور على أن " الملك، **أمير المؤمنين** وحامي حمى الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية"[159] ؛ ويحدد هذا الفصل العديد من الوظائف الدينية للملك[160]/ أمير المؤمنين، وهي: حماية الدين [161] وضمان حرية ممارسة الشؤون الدينية[162] ورئاسة المجلس العلمي الأعلى الذي يعتبر " الجهة الوحيدة المؤهلة لإصدار الفتاوى التي تعتمد رسميا".

إن هذا الحضور المكثف لمفهوم إمارة المؤمنين في الدستور والفكر السياسي المغربي يستدعي العديد من التساؤلات حول طبيعة نظام الدولة المغربية؟ هل هي دولة إسلامية أم مدنية؟ وإلى أي حد يشكل الدين أساس

158 - عز الدين العلام، السياسة الإسلامية بين الدين والدولة. ملاحظات أولية، ضمن كتاب الدين والسياسة، المنتدى السياسي لحزب العدالة والتنمية، 2008، ص. 23.

159 - الفصل 41 من دستور المملكة المغربية.

160 - يفصل الباحث عبد الرحمن الشعيري منظور في هذه الوظائف الدينية لأمير المؤمنين، ينظر مقال النخبة الدينية المغربية في النسق السياسي الراهن (1999-2013)، مجلة تحولات معاصرة، يوليوز 2017، العدد المزدوج 2-3، ص 76-77.

161 - تشير العديد من كتب الآداب السلطانية أنه من بين الوظائف الأساسية للحاكم/الإمام: حراسة **الدين** بالإضافة إلى سياسة الدنيا.

162 - ينص الفصل 19 من دستور 1996 على أن " الملك هو الممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الملة والدين والساهر على احترام الدستور وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة".

الحكم في النظام السياسي بالمغرب؟ لذلك اتجهت بعض المواقف إلى نقد التصور السائد حول مفهوم إمارة المؤمنين في الدساتير السابقة ، خصوصا دستور 1996 قبل تكريسه في الدستور الجديد (2011) . كان هذا المفهوم في السابق ينطوي على حمولة تاريخية رمزية لا يضفي أي نوع من القداسة أو يمنح سلطات إضافية للحاكم، لكن الأمر سيتغير بعد ذلك – وفق بعض الباحثين- فقد " أصبح هذا المفهوم يشكل أساسا لتجاوز باقي المؤسسات من حكومة وبرلمان، وتم توظيف الفصل 19 [163] من الدستور ل" الترامي" على اختصاصات الحكومة والبرلمان"[164]، وذلك لأن ثقل هذا المفهوم في النسق السياسي المغربي أدى أحيانا إلى الاستغلال المفرط لمضامينه واستثماره المفرط في المجال التشريعي؛ بشكل أصبحت تتم قراءة الفصل 19 خارج نطاق الدستور بدل قراءته في ضوئه، وبناء عليه يحتكر الملك جميع السلط الدينية والمدنية. سيأتي دستور 2011 برؤية جديدة للعلاقة بين السلطتين الدينية والسياسية اللتان تجتمعان في نهاية المطاف في الملك، فقد حدد " الدستور الجديد علاقة الدين بمختلف الفاعلين . تم في الفصلين 41 و42 ، التمييز بين الملك بصفته رئيس الدولة يمارس مهام محددة بنص الدستور (الفصل 42)، وبين الملك بوصفه أمير المؤمنين الذي يرجع إليه حصرا تدبير الشأن الديني (الفصل 41)"[165].

---

163 - ينص الفصل 19 من دستور 1996 على أن " الملك هو الممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الملة والدين والساهر على احترام الدستور وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة".

164 - عبد العالي حامي الدين، عن البيعة والملكية البرلمانية، دستور 2011 بين السلطوية والديموقراطية قراءات متقاطعة، حسن طارق وعبد العالي حامي الدين، منشورات سلسلة الحوار العمومي، رقم 2، أبريل 2011، ص.99.

165 - عبد الحكيم أبو اللوز، إشكالية السلطة الدينية في المغرب، ضمن الكتاب الجماعي دور الحركات المجتمعية في بناء الدساتير العربية، إشراف يوسف عوف وروعة صالحي، المنظمة العربية للقانون الدستوري، ص.287 وما بعدها.

يتضح من خلال هذه الصيغة الجديدة أنه تم القطع نسبيا مع الفصل 19 الذي كان موضوع انتقادات حادة بالنظر إلى التداخل والتمايز المفرط الحاصل فيه بين الديني والسياسي؛ بحيث كان يسمح هذا التداخل " بالخروج عن المشروعية الوضعية والتماس طريق مشروعية دينية يتم باسمها تشغيل الآليات التقليدية للحكم كلما اقتضى الأمر"[166]، سيؤدي انشطار الفصل 19 القديم إلى فصلين (41 و42) في دستور 2011 إلى تمايز كل من الديني والسياسي ، وبالتالي فإن هذا التحول الدستوري يؤسس كما يقول الباحث – محمد بوشيخي- إلى تأسيس " نسق تماثلي أفقي يجعل من المؤسسة الملكية محوره الناظم، فلم تعد إمارة المؤمنين تعلو على السلطات الدستورية للملك بل موازية لها، ومستقلة عنها في نطاق اشتغالها. فهو نسق تماثلي لأنه صار يشتمل على نظامين واحد ديني والآخر سياسي لكل منهما فلسفته الخاصة في تدبير برامجه وإدارة مؤسساته، وهو أفقي لأن لكل من النظامين مرجعه الخاص، إمارة المؤمنين بالنسبة إلى الديني والملك الدستوري بالنسبة إلى السياسي وذلك وفق حقلين متوازيين مما يحول دون استعلاء أحد النظامين على الآخر"[167].

166 - محمد الساسي، الملك يقدم الدستور قراءة في العلاقة بين نص الخطاب الملكي ل 17 يونيو 2011 ونص الدستور الجديد، ضمن المؤلف الجماعي، الدستور ووهم التغيير، دفاتر وجهات نظر، تنسيق عمر بندورو، 2011، 19.

167 - محمد بوشيخي، إمارة المؤمنين والحقل الديني في ضوء دستور 2011، نص المداخلة التي شارك بها الباحث في الندوة الدولية التي نظمتها كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة، في موضوع: " دستور 2011: مستجدات وآفاق"، وذلك يومي 20 و21 أبريل 2012، منشورة في موقع إسلام مغربي.

المحور الثالث: أزمة خطاب الإسلام السياسي: من الإسلام السياسي إلى ما بعد الإسلاموية:

يعرف الخطاب السياسي للحركات الإسلامية أزمة بنيوية، يستدعي النقد والتفكيك الموضوعي بعيدا عن التحيزات الأيدلوجية (مع أو ضد)؛ بما في ذلك خطاب التيارات الإسلامية بالمغرب التي عرفت منذ سنة 2011 العديد من المنعطفات المفصلية والمرتبطة بالعديد من المحطات المهمة:(حراك 20 فبراير ،صدور دستور 2011، ، انتخابات 2011 و2016، الانتخابات البلدية والجماعية 2015، حصيلة تدبير حزب العدالة والتنمية للحكم طيلة ولايتين حكوميتين، السياق الدولي والإقليمي المتوجس من حكم الإسلاميين، النقاش حول النموذج التنموي الجديد.)؛ وقد أفضت مجمل هذه التطورات السياسية والفكرية إلى تزايد النقاش حول مستقبل الحركات الإسلامية وبروز الحديث في بعض الأوساط العلمية عن ما بعد الإسلامية/ الإسلاموية كبديل.

وقد اتسم نقد هذه الحركات الإسلامية بالمغرب وخصوصا حزب العدالة والتنمية بالنظر إلى تجربته في تدبير الشأن العام بالحدة سواء من قبل خصومه السياسيين في الحكم والمعارضة، أو من قبل وسائل الإعلام؛ ويبقى هذا الأمر طبيعيا بالنظر لطبيعة العمل السياسي وما يستلزمه من نقد ونقد مضاد. لكن سنتوجه هنا أساسا إلى النقد المعرفي في جزئية تتعلق بجدل الديني والسياسي في تجربة الإسلاميين المغاربة بصفة عامة، مع التركيز على تجربة حزب العدالة والتنمية وذراعه الدعوي حركة التوحيد والإصلاح، من حيث تصورهم للدولة والهوية وموقع الدين في الفضاء العام.

يثير توظيف التيارات الإسلامية للدين في الصراع السياسي الذي هو مجال للاختلاف الديموقراطي وتعدد وجهات النظر إشكالات عديدة، ومنها:

تسييس الدين:

يفضي توظيف الدين سياسيا في الغالب إلى استخدامه كأداة للصراع والوصول للسلطة، وبالتالي يتم استثمار " المقدس" في مجال بشري نسبي يتصف بكونه مجالا ل" المدنس" و" للمناورة" و" البراغماتية"..، لاسيما مع الأداء المتواضع للحركات الإسلامية التي توظف الدين بكثافة [168]، والتي لطالما رفعت شعار " الإسلام هو الحل"؛ وعندما جربت الحكم وتدبير الشأن العام وقعت في إشكالات متعددة لم تسعف رؤيتها وشعاراتها في حلها؛ ما يؤكد أن الشعارات التي رفعت كانت مرحلية وتندرج في إطار خطابها الشعبوي للوصول للسلطة، خصوصا وأن هذه المشاريع لا تمتلك " رؤية اجتماعية واقتصادية وسياسية تطرح بديلا للوضع الراهن"[169]، بل يذهب محمد سبيلا أبعد من ذلك عندما يعتبر الحركات الأصولية (الإسلام السياسي) هي استجابة للحداثة ك" رد فعل تكيفي وتوفيقي أكثر مما هو رد فعل رافض لها. فالأصولية تدخل مع الحداثة في مساومات وتنازلات وصراعات ومحاولة احتوائها وتدجينها من جهة، ثم استعمالها وتوظيفها كذلك"[170].

علاقة بما سبق، يمكن القول بأن "الإسلام السياسي" – بما في ذلك المغربي- لا يرفض الحداثة بشكل مطلق بقدر ما يسعى إلى التكيف معها. فهو خطاب هوياتي مشحون بأسئلة الدين والقيم، ولا يمتلك بديلا عن الحداثة، لذلك تقبل هذه التيارات الحداثة التقنية والسياسية من جهة، وترفض الحداثة الثقافية من جهة أخرى ؛ أو تتحفظ على جزء منها على الأقل. لكن هذا التوظيف

---

168 - يصعب تقييم تجربة هذه الحركات هل فشلت أم أفشلت، ينظر كتاب ياسر الزعاترة، عن الحملة الجديدة على " الإسلام السياسي" و" التدين"، لماذا يفشل الإسلاميون سياسيا، جسور للترجمة والنشر، بيروت، ط2، 2020.

169 - أيمن الياسيني، الإسلام والدولة، حالة المملكة العربية السعودية، الملتقى، ط2، 1999، ص.5.

170 - محمد سبيلا، النزعات الأصولية والحداثة، سلسلة المعرفة للجميع، العدد 13، فبراير/ مارس 2000، ص.33.

السياسي للدين لم تسلم منه حتى الزوايا الصوفية المعروفة ببعدها عن السياسة[171]،رغم قربها التاريخي من دوائر السلطة؛ بحيث قامت بأدوار سياسية تاريخية عديدة ومنها تأمين الاستقرار الاجتماعي والسياسي للسلطة الزمنية الحاكمة بالنظر لثقلها الروحي الكبير على مريديها؛ " وهذا الدور لا زال قائما من خلال المهمة التي تقوم بها الزاوية البودشيشية، فخروجها، في إطار حركة معاكسة، أيام الحراك الاجتماعي لعشرين فبراير يؤكد استمرار حضور الزاوية في الحقل السياسي المغربي"[172].

فصل الأخلاق عن الدين:

يذهب بعض الباحثين إلى رصد بعض التداعيات الروحية والنفسية للانتماء للمشروع الحركي من قبيل "شيطنة المخالف" / المنافس السياسي، وفبركة الأخبار وتشويه السمعة في سبيل الوصول إلى السلطة (التمكين)؛ وبالتالي " تكريس ممارسة دهرانية. تفصل الأخلاق عن الدين، باسم " المرجعية الإسلامية[173]"؛ وهذه مفارقة في الممارسة السياسية بحيث يتم توظيف المرجعية الدينية المشتركة في التنافس السياسي وقد يتم التحالف مع خصوم الأمس الذين تمت شيطنتهم من قبل، ما يستدعي التساؤل المشروع حول طبيعة استخدام الدين عند هذه التيارات ، هل هو فعلا من أجل النهوض بالقيم والأخلاق داخل المجتمع، أم هو أداة للإخضاع والتسلط والاستبداد باسم الدين الذي ينبه المفكر الإصلاحي " عبد الرحمن الكواكبي" إلى خطورته بالقول إنه

---

171 - اتسمت علاقة السلطة السياسية بالمغرب بالزوايا الصوفية تاريخيا بتعدد الاستراتيجيات ما بين الاحتواء والتهميش والتدجين، ينظر محمد ظريف، مؤسسة الزوايا بالمغرب، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى، 1992.

172 - حياة الدرعي، مشروع إصلاح المشهد الديني بالمغرب: الفاعلون والرهانات؟، مجلة رهانات، العدد 34، 2015، ص.6.

173 - منتصر حمادة، الضرائب الأخلاقية للعمل الديني الحركي، موقع مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 07 ماي 2018.

قد " تضافرت آراء أكثر العلماء الناظرين في التاريخ الطبيعي للأديان على أن الاستبداد السياسي متولد من الاستبداد الديني، والبعض يقول إن لم يكن هناك توليد، فهما أخوان أبوهما التغلب وأمهما الرياسة"[174].

طوباوية الدولة الإسلامية:

تحاول الحركات الإسلامية في المغرب من خلال أدبياتها وبرامجها تطوير خطابها السياسي، والنأي عن التجربة المشرقية ممثلة في جماعة الإخوان المسلمين؛ إذ تنفي حركة التوحيد والإصلاح وذراعها السياسي حزب العدالة والتنمية سعيها إلى إقامة دولة دينية أو دولة إسلامية؛ بقدر ما تتحدث عن دولة مدنية بمرجعية إسلامية[175]، في حين مازال يتصف تصور جماعة العدل والإحسان للدولة بالالتباس والغموض، بينما تنشد بعض الرؤى السلفية إقامة دولة إسلامية تطبق الشريعة. لكن ثمة إشكال يعترض تصورهم للدولة الإسلامية، مفاده هل يمكن إقامة هذه الدولة في مثل هذا السياق المعاصر شديد التعقيد والتركيب؟، أم إن هذا الحلم مجرد طوبى مستحيلة التحقق. وهنا نستحضر أطروحة " **وائل حلاق**" في كتابه المثير للجدل: " **الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي**"؛ بحيث يصرح في مقدمة الكتاب قائلا: " أطروحة هذا الكتاب بالغة البساطة: إن مفهوم " الدولة الإسلامية" مستحيل التحقق وينطوي على تناقض داخلي، وذلك بحسب أي تعريف سائد لما تمثله الدولة الحديثة"[176]؛ بمعنى أن الدولة الحديثة لها ماهية ومواصفات خاصة، تختلف جذريا عن نموذج " الحكم الإسلامي" التاريخي؛ وبالتالي فإن مفهوم " الدولة الإسلامية" ينطوي على تناقض داخلين لأنه لا علاقة تجمع بين مفهوم " الدولة" المرتبط بالسياق الحديث، ونموذج الحكم الإسلامي. إذن، فهذه

174 - عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، فضاء الفن والثقافة، تقديم أسعد السحمراني، ص.45.

175 - ينظر أطروحة المؤتمر السابع لحزب العدالة والتنمية، ص.48.

176 - وائل حلاق، الدولة المستحيلة، الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، **ترجمة عمرو عثمان**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015، ط .2 ،ص .19.

الأطروحة تنسف كل الدعاوى المنادية بإقامة الدولة الإسلامية من أساسها أيا كان مصدرها، لكن ألا يدفع هذا الطرح باتجاه استدعاء نموذج " الخلافة" كما تنادي بذلك جماعة العدل والإحسان، عبر إقامة "الخلافة على منهاج النبوة"؟، بشكل يتعارض مع طبيعة الدولة الحديثة.

على سبيل الختم: نحو ممارسة أخلاقية للفعل السياسي.

تبين من خلال - متن هذه الدراسة- أن الخطاب السياسي في علاقته بالمعطى الديني يشهد بكافة أشكاله وصوره في السياق المغربي الراهن (ما بعد دستور 2011) أزمة وانسدادات واضحة؛ ما يفرض المزيد من إعمال الفكر لاقتراح وابتكار صيغ ونماذج فكرية جديدة لتدبير العلاقة بين الديني والسياسي. فلئن كان من المستبعد إقصاء الدين عن المجال العام في المجال التداولي العربي الإسلامي بالنظر إلى مجموعة من الاعتبارات الثقافية والتاريخية، بخلاف مجالات تداولية أخرى تقصي المعطى الديني من تدبير " المجال العام"، رغم تزايد حدة النقاش حول دور الدين في الفضاء العام، فإن استثمار " الدين" كنسق أخلاقي ينبغي أن يكون بمعزل عن أي "أدلجة" أو توظيف سياسي ضيق.

وثمة مجموعة من الاجتهادات المتميزة التي يمكن أن تسهم في تطوير "النظرية السياسية" في الفضاء العربي الإسلامي على غرار " النظرية الائتمانية" عند الفيلسوف المغربي " طه عبد الرحمن" التي يعدها الباحث ادريس الكنبوري بمثابة الطريق الثالث بين الدين والسياسة[177] ؛ وخلاصة هذه النظرية البديلة عن الحلين العلماني والدياني لتدبير العلاقة بين الدين والسياسة هي أنها تقترح مفهوم " الائتمانية" كنموذج معرفي ينطلق من اعتبار وجود وحدة أصلية أزلية بين الدين والسياسة أو التعبد والتدبير- بتعبير طه عبد

177 - إدريس الكنبوري، طه عبد الرحمن والطريق الثالث بين الدين والفلسفة، شيوعيون في ثوب إسلامي ، محطات في الإسلام السياسي والسلفية، مطبعة طوب بريس، 2014، ص .199 .

الرحمن - منطلقها الأمانة التي تحملها الإنسان باختياره؛ بحيث إنهما متصلان- أي الدين والسياسة- لا يمكن فصلهما كما يروم " العلماني"، ولا يصح القول بوصلهما كما يدعي " الدياني"؛ فالدعوى الائتمانية تقول ب" وجود أصل واحد لا ثاني له هو " الأمانة، وهذه الأمانة قد نسميها، اختصارا، " التعبد" أو " التدبير" أو، إن شئت قلت، إن الأمانة حقيقة واحدة لها وجهان يختلفان باختلاف النظرة إليها؛ فإن نظرنا إليها من جهة تعلقها بالعالم الغيبي سميناها" تعبدا"؛ وإن نظرنا إليها من جهة تعلقها بالعالم المرئي سميناها " تدبيرا""[178] . وعليه؛ فإن الدين متصل بكل أفعال الإنسان بما في ذلك الممارسة السياسية، لكن كمنظومة قيمية موجهة نحو تخليق وأنسنة الفعل السياسي وليس كأداة للهينة والتسيد كما آلت إليه الممارسة السياسية الحديثة، لذلك يقترح طه عبد الرحمن مفهوم " التزكية" لمعالجة الآفات الأخلاقية التي طبعت هذه الممارسة.

بناء على ما سبق، يمكن القول إنه لا يمكن فصل الدين عن المجال العام؛ لأنه مرتبط وجوديا بالإنسان. لكن هذا لا يعني أن الحركات السياسية (الدينية) تمثل الدين ؛ لأن هنالك تمايزا ما بين الدين المطلق والتدين النسبي، أو بعبارة أخرى ثمة فرق بين الإسلام و الإسلاموية ؛ ف" الإسلام دين، منظومة من المعتقدات والممارسات، المتعلقة بما هو مقدس ومعصوم. أما الإسلاموية ، فهي منظومة من الأفكار والرؤى السياسية بالأساس، المتعلقة بشكل السلطة السياسية ووظيفتها وعلاقتها بالمجتمع(..)، وبالرغم من أنها تستند إلى النص المقدس ، لكنها تمثل قراءة بشرية له، وبالتالي فهي غير مقدسة أو معصومة.."[179]. لذلك فإن التجربة السياسية الحركية الإسلامية المغربية شهدت آفات كثيرة – أشرنا إلى بعضها آنفا- ما استدعى اشتباك العديد من الباحثين مع هذا الخطاب وكشف حدوده المعرفية ورهاناته المستقبلية (ليس من خارج هذا التيار، بل من داخله

178 - طه عبد الرحمن، روح الدين، من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2017، ط .4، ص. 449.

179 - محمد عفان، الإسلام والإسلامية.. محاولة لفض الاشتباك، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، ص.7 - 8: www.fairforum.org

أيضا)، على غرار دراسة الباحث المغربي امحمد جبرون[180]:" **الحركة الإسلامية المستقبلية: عناصر في الرؤية والمنهج**" الذي دعا – من خلالها- إلى مراجعة المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية وفي مقدمتها ما أسماه ب" **إعادة بناء العلاقة بين الإسلام والنهضة**" عبر تجاوز الرؤية التقليدية التي تربط النهضة والتغيير بالالتزام الديني ؛ لأن ذلك يستند إلى شروط موضوعية[181]. ومن هنا فقيام " الدولة الإسلامية" حسب تصور هذه التنظيمات لا يعني بالضرورة تحقيق النهضة والإصلاح ، بل قد يفضي ذلك إلى العكس تماما؛ ف" لقد أدى رفع شعار" الدولة الإسلامية" إلى الانقسام الاجتماعي والفكري والسياسي أكثر مما أدى إلى التوافق، ذلك أن تلك الفكرة ليست مما يحقق إجماعا حولها بين مختلف الاتجاهات والأطراف، سواء حول حصولها تاريخيا بالفعل أو حول مضامينها التي يريد الإسلاميون أن يعطوها إياها"[182].

وفي مقابل مفهوم الدولة الإسلامية الإشكالي يقترح الباحث إدريس الكنبوري الاشتغال على مفهوم " الدولة الديموقراطية"؛ ف" الدولة الديموقراطية صيرورة طبيعية في أي مجتمع يسوده غياب القانون أو يسعى إلى تطويره نحو الأفضل، ولذا فهي كفاح مدني متواصل، بينما الدولة الإسلامية تتضمن حكما شرعيا غير معلن بالتكفير، وتتضمن قطيعة مع المجتمع والدولة، لفائدة فكرة ليس حولها إجماع أصلا"[183].

يتضح إذن مما سبق، الحاجة إلى تجديد الوعي السياسي عند " الإسلاميين المغاربة" في أفق تجاوز رؤاهم "التقليدانية" نحو آفاق الإبداع والتجديد في الممارسة السياسية المعاصرة.

---

180 - باحث في التاريخ والفكر السياسي، وعضو سابق في حزب العدالة والتنمية.

181 - ينظر امحمد جبرون، الحركة الإسلامية المستقبلية: عناصر في الرؤية والمنهج، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، ص. 10 -11: www.fairforum.org

182 - إدريس الكنبوري، الإسلاميون بين الدين والسلطة ، مكر التاريخ وتيه السياسة، مطبعة طوب بريس، الرباط، 2013، ص.163.

183 - المرجع نفسه، ص.163.

الببليوغرافيا:

عبد الرحمن الأشعاري، الإسلاميون المغاربة: الانتشار والانتظارية، تقرير حالة الدين والتدين في المغرب 2015-2017، مركز المغرب الأقصى للدراسات والأبحاث، تنسيق وتحرير منتصر حمادة، 2018.

عبد الحكيم أبو اللوز، إشكالية السلطة الدينية في المغرب، ضمن الكتاب الجماعي دور الحركات المجتمعية في بناء الدساتير العربية، إشراف يوسف عوف وروعة صالحي، المنظمة العربية للقانون الدستوري.

أطروحة المؤتمر السابع لحزب العدالة والتنمية.

مارينا أوتاوي، الدستور المغربي الجديد: تغيير حقيقي أم مزيد من المراوحة؟، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، 23 يونيو 2011.

محمد بوشيخي، إمارة المؤمنين والحقل الديني في ضوء دستور 2011، نص المداخلة التي شارك بها الباحث في الندوة الدولية التي نظمتها كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة، في موضوع: " دستور 2011: مستجدات وآفاق"، وذلك يومي 20 و21 أبريل 2012، منشورة في موقع إسلام مغربي.

تقرير الحالة الدينية بالمغرب، 2016-2017، المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، العدد 5، إصدار 2018.

عبد ا لعالي حامي الدين، عن البيعة والملكية البرلمانية، دستور 2011 بين السلطوية والديموقراطية قراءات متقاطعة، حسن طارق وعبد العالي حامي الدين، منشورات سلسلة الحوار العمومي، رقم 2، أبريل 2011.

حزب العدالة والتنمية، البرنامج الانتخابي لسنة 2016.

وائل حلاق، الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، ترجمة عمرو عثمان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط .2 ، 2015.

منتصر حمادة، الحركات الإسلامية، تقرير الحالة الدينية في المغرب، مركز المغرب الأقصى للدراسات والأبحاث، 2014- 2015.

منتصر حمادة، الضرائب الأخلاقية للعمل الديني الحركي، موقع مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 07 ماي 2018.

إسماعيل حمودي، التجربة السياسية لحزب العدالة والتنمية المغربي، مجلة رؤية تركية، ربيع 2017.

امحمد جبرون، الحركة الإسلامية المستقبلية: عناصر في الرؤية والمنهج، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة ، www.fairforum.org.

حياة الدرعي، مشروع إصلاح المشهد الديني بالمغرب: الفاعلون والرهانات؟، مجلة رهانات، العدد 34، 2015.

الدستور الجديد للملكة المغربية لسنة 2011، دار الإنماء الثقافي، سلسلة المعرفة القانونية للجميع، الرباط، ط 2، 2013.

محمد الساسي، الملك يقدم الدستور قراءة في العلاقة بين نص الخطاب الملكي ل 17 يونيو 2011 ونص الدستور الجديد، ضمن المؤلف الجماعي، الدستور ووهم التغيير، دفاتر وجهات نظر، تنسيق عمر بندورو، 2011.

محمد سبيلا، النزعات الأصولية والحداثة، سلسلة المعرفة للجميع، العدد 13، فبراير/ مارس 2000.

عبد الرحمن الشعيري ، منظور النخبة الدينية المغربية في النسق السياسي الراهن (1999-2013)، مجلة تحولات معاصرة، العدد المزدوج 2-3، يوليوز 2017.

محمد عفان، الإسلام والإسلاموية.. محاولة لفض الاشتباك، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة: www.fairforum.org.

عز الدين العلام، سؤال الدين في الدستور المغربي الجديد، مجلة بدائل للقانون والاقتصاد، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، العدد الأول، شتنبر 2014.

الفصل "19" يشق الأحزاب المغربية، موقع الخليج:www.alkhaleej.ae ، 31 مارس 2011.

انتصار فقير، المشاركة السياسية، والشعب، والقصر: إسلاميو المغرب في البحث عن استراتيجيات جديدة، ضمن كتاب" تحولات الإسلام السياسي في نظام إقليمي متغير"، تحرير محمد عفان، منتدى الشرق، يناير 2019.

طه عبد الرحمن، روح الدين من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط .4، 2017 .

سعد الدين العثماني، الدين والسياسة تمييز لا فصل، الدين والسياسة، المنتدى السياسي لحزب العدالة والتنمية ، 2008.

إدريس الكنبوري، الإسلاميون بين الدين والسلطة مكر التاريخ وتيه السياسة، مطبعة طوب بريس، الرباط، 2013.

إدريس الكنبوري، طه عبد الرحمن والطريق الثالث بين الدين والفلسفة، شيوعيون في ثوب إسلامي محطات في الإسلام السياسي والسلفية، مطبعة طوب بريس، 2014.

عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، فضاء الفن والثقافة، تقديم أسعد السحمراني.

مذكرة حزب العدالة والتنمية الخاصة بالتعديلات الدستورية لسنة 2011.

محمد نويري، الديني والسياسي بالمغرب: محاولة لفهم طبيعة العلاقة بين المجالين.

أيمن الياسيني، الإسلام والدولة، حالة المملكة العربية السعودية، الملتقى، ط.2 ، 1999.